المحاضرة الثانية: التربيةوالتنمية المستدامة

I. مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة
II. أهداف التنمية المستدامة
III. خصائص التنمية المستدامة
IV. مبادئ التنمية المستدامة
V. أبعاد التنمية المستدامة
VI. مؤشرات التنمية المستدامة
VII. دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة

المحاضرة الثانية: التربية والتنمية المستدامة .

I. مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته، بل مرت عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها .فخلال الفترة التي امتدت بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات، ساد مفهوم التنمية على أنه مرادف للنمو الاقتصادي، حيث كان ينظر لها على أنها ارتفاع في مستوى دخل الأفراد، وكانت في نظر الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة، كما تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، أما الدول التي لم تتمكن من تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب من خلال فشل استراتيجية التصنيع فها اعتمدت على استراتيجيات أخرى كزيادة الصادرات .

مع نهاية الستينات حتى منتصف السبعينات، بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعاد اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية إذا ما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من تلك المشكلات السابقة أو جميعها في أن واحد حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي.

وكذلك ما تميز هذه المرحلة هو نموذج توادر و الذي تجسد فيه عملية التنمية في إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتية وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار ، حيث تم الربط بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار من خلال ميزة النمو ليس لأنه يزيد نطاق الخيار البشري على اعتبار أن حالة النمو تعطي البشر سيطرة أكبر على محيطهم، وبذلك تزيد من حريتهم وزيادة في مجال اختيارهم الإنساني، أخذت التنمية بعدا اجتماعيا في هذه المرحلة، مما أطلق عليها بعض الباحثين "بالتنمية الاجتماعية" التي وظفت فيها التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية.

من منتصف السبعينات إلى غاية نهاية منتصف الثمانيات، سميت هذه المرحلة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالإضافة إلى المتكاملة، حيث تهتم التنمية الشاملة بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقبل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف الجوانب ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني .كما حدث خلال عقدي الثمانيات والتسعينات عدة تطورات بخصوص قضية التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي لعب فيه برنامج الأمم المتحدة الانمائي دورا رياديا في تبنيه وترويجه، من خلال تقاريره التي صدرت منذ عام 1990 للتنمية البشرية، والتي عرفت هذه الأخيرة بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، مثل عيش حياة صحية وطويلة، الحصول على الموارد الضروريةلتوفير مستوى المعيشة المطلوب، إضافة إلى الحصول على المعارف لتحسين المستوى التعليميوالمشاركة في صنع القرارات....إلخ .وكذلك مع بداية ثمانيات القرن الماضي، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية التي ساد فيها سياسات تنموية همها الوحيد زيادة الإنتاج، واستنزاف الموارد، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الثروة دون مراعاة آثار.

وتسمى أيضا التنمية المستدامة لأنها :"التنمية المبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية من عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة

وبهذا يمكن القول أنها تنمية متكاملة وشاملة ومتوازنة ومتواصلة، لا تنخفض فيها المنافع والاستهلاك، وتكون فيها الموارد بشكل يحفظ حاجات المستقبل، ولا تنخفض فيها أسهم رأس المال الطبيعي، وتكون فيها إدارة الموارد بشكل يحافظ على نتاج خدمات هذه الموارد، وتلبي بأقل تقدير شروط استقرار النظام الرئيسي ومرونته بمرور الزمن، مما يجعلها تعمل بتناغم.

التنمية المستدامة إذن هي تنمية بدون دمار أي أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال العامة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن.

II. أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : من خلال علميات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اللازمة لتحسين نوعية حياة السكان والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي، ومكافحة الفقر واللامساواة .

2-احترام البيئة الطبيعية : وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقات الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .وعليه يجب تبني إدارة بيئية سليمة قادرة على ضمان ديمومة الموارد واستمراريتها في ظل القيود البيئية ومنع التلوث من خلال الاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة مثل التشريعات والقوانين البيئية وتقييم الأثر البيئي .

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة : وذلك عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية المحيطة، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة .

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد : تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، بذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها بشكل عقلاني، من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم واستنزافها، عن طريق الاستخدام العقلاني والأمثل لها، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تحددها الطبيعة، وفي نفس الوقت البحث عن بدائل للموارد واسعة الاستعمال حتى تبقى فترة زمنية أطول دون أن تخلق كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها .

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : وذلك يتم بالاعتماد على توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح الجديد منها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق أهداف المجتمع مع التركيز على استثمار الموارد البشرية في المجتمع وتنميتها .

6- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع : وذلك بطريقة تتلاءم مع إمكانياتها وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة .

7- تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

III. خصائص التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز التنمية المستدامة، أهمها ما يلي :

1-الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها .

2-أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا .

3- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا، وتسعى إلى الحد من تفاقم في العالم.

4-التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

5-عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعض، وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية .

6-أن التنمية المستدامة المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودة، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد، وان الاحتياجات كما يتصورها الناس تحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطي حدود الممكن بيئيا.

IV. مبادئ التنمية المستدامة :

المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة :يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية. لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي :

1-التوازن بين التنمية والبيئة: حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية ووزعت بين أجيال الحاضر

والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة. أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة .

2-التخطيط: ترتكز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن إنتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، وتراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، الذي يتحقق بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة، بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تلافيها، ونواحي القوة والعمل على تنميتها، على أن تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع، من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بشكل يضفي في النهاية إلى ضمان توازن النظام الكوني لكن، دون أن تؤثر فيها بشكل سلبي، لأن المشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، وبالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤولة المباشرة عن تدهور التربية، واجتثاث الغابات التي تؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية والمطر الحمضي، إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة.

3-المشاركة الشعبية: تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس والتي يكفل توزع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع واسع النطاق وعادل، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل امرئ فرصة للمشاركة فيها، بكفالة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة .

4-حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة، كما تعمل على تغيير المعرفة والمهارات وتوزيع السلطة على كل الأفراد والمجموعات، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية .

5-التضامن: بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وبين أجيال الحاضر والمستقبل للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

6- العدالة الاجتماعية: ترتكز التنمية على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال والتي تتضمن بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي :

أ-على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة .

ب-من حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه، على أن يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها .

ج-على كل جيل أن يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما كان الحال في الأجيال الماضية .وذلك من أجل التمتع بموارد الأرض في ظل عدالة توزيع التكاليف والعوائد بين طبقات المجتمع، بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو ينقص من حقوق الأغنياء، وإنما يكون التوزيع في إطار من التكامل والحرص على بذل المزيد من الجهد مع مكافأة المجدين ومعاقبة المقصرين، وعدم استغلال الآخرين كالأفراد أو الجماعات من قبل طبقات معينة في المجتمع، وتأمين الفرص المساوية وإلغاء الاستثناءات بالعدالة في توزيع الموارد، والثروات والخدمات التعليمية والصحية بين مختلف أطراف المجتمع، لأن أفراد الجنس البشري يملكون البيئة الطبيعية والثقافية للأرض بالاشتراك مع غيرهم من أعضاء الجيل الحالي والأجيال الأخرى السابقة والمقبلة، فكل جيل يعتبر أمينا على كوكب الأرض للأجيال المقبلة، ومستفيدا من وكالة الأجيال السابقة له التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان في الدولة القائمة حاليا .

7-سياسة الوعي البيئي والتنسيق والتعاون: إذا أردنا الوصول إلى تنمية متواصلة، علينا بالالتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها من قبل المجتمع والدولة، والدعوة لها ومعاقبة المنحرف عنها، بتنمية وعي الأفراد واتجاهاتهم الإيجابية وسلوكهم الاجتماعي نحو الحفاظ على البيئة، وترشيد الاستهلاك ومراعاة المصالح العامة قبل الخاصة، عن طريق التربية البيئية ونشر القيم الجمالية والإنسانية، ونشر القيم الأخلاقية والإنسانية التي يمكن تعلمها من المدارس وتطوير المهارات وقدرات التواصل والتفكير الناقد، وكذلك المهارات الاجتماعية اللازمة على تطبيق المعرفة في الواقع واستكشاف موضوعات بيئية على جميع المستويات المحلية والدولية لتحقيق التنمية .

V. أبعاد التنمية المستدامة

1-البعد الاقتصادي

النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين قابل لإدارة التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناجمة عن السياسات الاقتصادية. يعني هذا البعد اقتصاديات البلدان المتعمدة على تحسين التقنيات واستعمال التكنولوجية النظيفة في مجال التصنيع على توظيف الموارد الطبيعية بشكل لا يؤدي بها إلى الزوال والاندثار ، بل الاستمرارية في العطاء والاستدامة في التنمية، فهذا التحدي يمكن من خلق التوازن البيئي وإرساء قواعد التطور الاقتصادي السليم المحافظ على الحياة في الكون لكل المخلوقات.

2-البعد الاجتماعي والسياسي :

يكون النظام مستداما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة وكذا المشاركة الشعبية، معبرا عن بعد الإنسانية للتنمية المستدامة، ومجرد التفكير في الأجيال المقبلة يجعل من الأجيال الراهنة مسؤولة اجتماعية وسياسية عن الإرث الاقتصادي والطبيعي الذي تتركه للجيل القادم، ومما يساعد على تحقيق البعد الاجتماعي هو ترسيخ الثقافة البيئية والروح الاجتماعية التي تنبذ الفكر الأناني المنحصر على المنفعة الشخصية.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو محورها الأساسي وجوهرها ، باعتباره وسيلة وهدف في أن واحد ،وعليه يهتم هذا البعد بالعدالة الاجتماعية لتحقيق المساواة ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى المحتاجين لها، والسعي للتوصل لتحقيق استقرار النمو الديموغرافي حتى لا تكون هناك ضغوط على الموارد الطبيعية، والعمل على وقف النزوح الريفي، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة .كما يضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مفهوم التنمية البشرية التي تعمل على توسيع خيرات الأفراد من خلال توسيع نطاق القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتتراوح هذه الخيارات بين العيش مدة أطول، واكتساب خبرات ومهارات خلال المعرفة إشباع الحاجات الأساسية وضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية .

3-البعد الثقافي للتنمية المستدامة

إن الاستدامة الثقافية تتحقق من خلال المحافظة والحماية الدائمة والمستمرة للخصوصيات الثقافية للحضارات والشعوب وتطويرها، فالتنمية المستدامة هي عملية تغيير جوهرية في الحياة الثقافية تؤدي إلى تحديث تأصلي لثقافة الأمة، يجسد الهوية الثقافية ويضمن تواصل مكوناتها واستيعابها لمتطلبات العصر واحتوائها لمستجدات المجتمع والتفاعل معها في حركة دائمة تؤكد التقدم المضطرد للخصوصية الثقافية الحضارية .كما يمثل البعد الثقافي للتنمية المستدامة الجهد التنموي الذي يتصل برسم الاستراتيجيات وتحديد السياسيات المتصلة بتحسين أو تحويل الوسط الثقافي إلى أن يتحرك في داخله الفاعلون أي الأفراد والجماعات جانبا إلى جنب مع رفع مستوى معيشتهم وقدرتهم على المشاركة، ويقصد بالوسط الثقافي هنا مجموعة الأفكار والمعتقدات والتصورات والعادات والرموز التي تتحكم في سلوك الفاعل الاجتماعي، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على تحديد مستوى وعيه الاجتماعي والثقافي.

VI. مؤشرات التنمية المستدامة :

1- المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة :

أ-التخفيف من أوضاع الفقر وحدوثه، ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل من السكان ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة السكان العاطلين عن العمل في سن العمل.

ب-الصحة العامة ونوعية الحياة وتقاس بحالة التغذية، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية، إلى جانب نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، وخدمات صحية وصرف صحي، مع مراعاة عدد الأطباء والممرضين للمواطنين، لاسيما الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنون تحصينا كاملا.

ج-التعليم؛ ويراعي فيه معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومقدار الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة، كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي أو الناتج القومي الإجمالي.

د-الأوضاع الديموغرافية : بدعم برامج تنظيم الأسرة، خاصة في الدول التي تتميز بمعدلات نمو سكاني سريعة جدا، بهدف الحفاظ على البيئة والتوعية والتربية، والالتزام من خلال تخفيض النمو السكاني، الذي يتوافق مع معدلات التنمية والقدرات البيئية .

هـ-دعم دور المرأة في التنمية المستدامة؛ باعتبارها محور التنمية، وهي ضحية في ذات الوقت وإن كانت متهمة بعداء البيئة .

و-السكن الذي يقاس بمؤشر نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، الذي يرتبط مع الازدحام والبناء المركز، لا سيما في المدن الكبرى؛ التي تتأثر شروط الحياة في مستوطناتها بالوضع الاقتصادي، ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة والجريمة، وسوء التخطيط والهجرة، ونسبة المشردين الذين لا يجدون مأوى ملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل.

ز- الأمن؛ ويقاس من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة، كالجرائم ضد الأطفال والمرأة، وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي، والإرهاب وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي .

ح-المساواة الاجتماعية، كأحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، لأنها تعكس درجة كبيرة لنوعية الحياة والمشاركة العامة، والحصول على فرص الحياة، وترتبط بالعدالة والشمولية في توزيع الموارد، وإتاحة الفرص وإيجاد القرارات، وتقاس بجميع تلك القضايا السابقة، إلى جانب المساواة في النوع الاجتماعي، من خلال حساب معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل .

2-المؤشرات البيئية :

أ-الغلاف الجوي الذي يندرج ضمن إطاره التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، التي لها تأثيرات مباشرة على صحة الإنسان، واستقرار وتوازن وتأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع، نتيجة استخدام الإنسان للفحم الحجري، ومصـ ادر الطاقة الملوثة وإشعاعات ثاني أكسيد الكربون، والعديد من المركبات والموارد الملوثـ ة الأخرى من المصانع ووسائل النقل.

ب-ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي، تأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها، والعمل على حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر، وغيرها من أشكال التأثيرات على الموارد، ولاستخدام الأراضي مؤشرات أهمها :التصحر الذي يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر، مقارنة بمساحة الأراضي الكلية . الزراعة؛ التي يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية .؛ ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

ج-البحار والمحيطات والمناطق الساحلية؛ التي يتم قياسها من خلال مؤشرات: الغابات - .المناطق الساحلية؛ التي تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية

د-مصادر الأسماك؛ ويقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

هـ-المياه العذبة: والتي تمثل عصب الحياة الرئيسي، والعنصر الأكثر أهمية للتنمية، وتعتبر من أكثر الموارد ا لطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، ويتم قياس التنمية المستدامة من خلالها ضمان مؤشر نوعية المياه، حيث يراعي تركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا الموجودة في المياه أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية، التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

و-التنوع البيولوجي: ويتم قياسه من مؤشر الأنواع؛ ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، أما المؤشر الثاني فهو الأنظمة البيئية؛ التي يتم حسابها بنسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة .

حيث يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال إنشاء المحميات الطبيعية الحيوية واسعة الإنشاء، واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة، مع مراقبتها باستمرار وإجراء الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التربية البيئة، والدعوة للعمارة الخضراء، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتنظم معيار الضبط للتحقيق التنمية المستدامة .

3-المؤشرات الاقتصادية :

أ-البيئة الاقتصادية: من أولويات قياس التنمية المستدامة؛ العمل على تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة، لها علاقة مباشرة بالتنمية، وتعكس طبيعة تأثيرات السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية، إلى جانب ما تساهم به التحديات التي تضعها التجارة العالمية، وزيادة معدلات الاستهلاك التي تعطي إحساسا لنمو اقتصادي كبير، ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي، إلي نسبة السياسات الاقتصادية الرأسمالية، لذلك يتم وضع هذه المؤشرات التي تعتمد على :

ب-الأداء الاقتصادي، الذي يتم قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي .التجارة، ويمكن قياسها بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات - .الحالة المالية، والتي تراعي عند قياس قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذا نسبة المحلي. المساعدات التنموية الخارجية، التي تم تقديمها والحصول عليها مقارنة بالناتج القومي

ج-أنماط الإنتاج والاستهلاك كأهم قضية اقتصادية في التنمية المستدامة ؛ التي تم تحديد مؤشراتها من خلال :

استهلاك المادة، التي تقاس بمدى كثافة استخدام المادة لكل الموارد الخام الطبيعية في الإنتاج - .النقل والمواصلات.

د-الطاقة؛ وتقاس عن طريق الكثافة الطاقية، وتحدد من خلال العلاقة بين استهلاك الطاقة النهائية وبين الناتج المحلي

هـ-إنتاج وإدارة النفايات، وتقاس من خلال الردم الصحي، الحرق وإعادة التدوير النفايات، مع اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة، بتقليل حجم هذه النفايات وفرض ضرائب عليها، وتشجيع ودعم الاستثمارات في هذا المجال .

VII. دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة:

بعد سنوات من إطلاق مفهوم التنمية البشرية المستدامة، و انطلاق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008) والتي أدت الى انهياراقتصادات البلدان الأكثر تقدماً ،وانهارت معها الإيديولوجيا الليبرالية المفرطة، وبغض النظر عما ستكون عليه أشكال وملامح الأنظمة الاقتصاديةوالاجتماعيةالتي قد تتشكل مستقبلاً ، وبصرف النظر أيضاً عن الفارق في الدرجة التي بلغتها دول العالم المختلفة في تحقيق بعض الأهداف المتعلقة باستدامة التنمية... فإن كوكبنا الأرضي بات بحاجة ماسة لاعتماد سياسات تربوية كونية تستجيب لتحقيق الأهداف الأساسية التي وردت في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة للعام 1996 والمتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، وهذه الأهداف هي:

- تعديل أنماط الاستهلاك المبدّدة للموارد الطبيعية والتي هي في جزء كبير منها ناضبة وغير قابلة للتجدّد.

- عقلنة استثمار الموارد الطبيعية والحد من النمو الاقتصادي الأهوج الذي يحيل الغابات خراباً ويلوث الأنهار ويدّمر التنوع البيولوجي ويستنزف الموارد الطبيعية وهذا يتطلب التعديل في أنماط التكنولوجيات المستخدمة.

-عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن تحملها.

- تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الحاضرة (الجيل الحالي). لأن تنمية تؤدي إلى استمرار اللامساواة الحالية بين الأفراد والشعوب لا يمكن أن تستمر.

وبغية تحقيق الأهداف الأربعة الكبرى المشار إليها آنفاً فإن على دول العالم المختلفة (خاصة البلدان الأقل نمواً) اعتماد سياسات تربوية تحقق الأهداف المرحلية التالية:

- تنمية حس المشاركة في الأسرة والمؤسسة والمجتمع وتوسيع هامش المشاركة الديمقراطية وزيادة مشاركة الناس في الحياة العامة.

- تقريب المسافة النفسية بين الدولة ومؤسساتها من جهة وجمهور الناس من جهة ثانية .

- تقرير اللامركزية الإدارية دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الوحدة السياسية للدولة.

-تقوية دور هيئات المجتمع المدني والقطاع الأهلي على أن لا يكون ذلك بديلاً عن الدولة أو مدخلاً للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.

- تنمية حس الانتماء للمستقبل واعتماد التخطيط المستقبلي كاستراتيجية حياتية للأفراد والجماعات.

- تنمية مشاعر العدالة والإنصاف والرأفة بين الناس.

-تنمية السلوك اللاعنفيواعتماد السبل السياسية والمفاوضات لحل المشاكل الدولية.

- تنمية النشاطات الرياضية والفنية والترفيهية.

- نشر الوعي البيئي حول أخطار بيئية تهدد الحضارة البشرية والكون برمته: الاحتباس الحراري، التصحر، نقص المياه... وغيرها.

-نشر الوعي حول أهمية تنظيم التزايد السكاني، إذ أن الزيادة المفرطة للسكان باتت هي أداة الضغط الأكثر ثقلاً على الحكومات باعتبارها السبب الأساس للعجز في المالية العامة وللدين العام وللاضطراباتالاجتماعيةوالانحرافالاجتماعيوانتشار الإرهاب. كما أنه من المؤكد أن التطور التقني الذي رفع معدلات النمو الاقتصادي خلال المائتي عام الأخيرة في العالم بما يفوق معدلات الزيادة السكانية لن يكون قادراً على أداء هذه المهمة الى ما لا نهاية خاصة في بلدان زاد عدد سكانها حوالي 500% خلال نصف قرن من الزمن (كحال سوريا مثلاً... وغيرها من البلدان)

- تنمية حس الانتماءإلى الإنسانية بعيداً عن كل أشكال التمييز العنصري والعرقي والطائفي.

- نشر الوعي عن الأخطار الصحية المحدقة بالعنصر البشري والناتجة عن التلوث وتدهور المحيط البيئي والإدمان على المخدرات ... وغيرها.

-إبراز الأهمية الاستثنائية لعنصر الوقت باعتباره الرأسمال الأثمن في الوجود بعد الإنسان.

-إعادة ترتيب الأولويات في قائمة المشاكل الاقتصادية إذ لا بد من إعادة وضع مشكلة الندرة في المقام الأول حيث جرت خلال القرنين الأخيرين إحلال مشكلة التوزيع في المقام الأول بينما أزيحت مشكلة الندرة الى المركز الثاني.

- الاستغناء عن أسلوب النمو الذي يتغذى بالدين والذي أثبتت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة (2008) فشله.

- تنمية روح المساءلة والنقد الذاتي والشفافية لدى الأفراد والناشئة.

- تعزيز دور المرأة في الحياة والمجتمع.

- تنمية حس المواطنة الذي يعترف بالآخر وبحق الاختلاف استناداً إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في حرية القول والعمل وإبداء الرأي وحرية الانتقال... وغير ذلك.

- تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي أي اقتصاد الإنتاج والتوزيع والاستهلاك (انتاج السلع المادية والخدمات الأساسية).

- تحسين مستوى معيشة الناس وتخفيف حدة التفاوت الاجتماعي بين الطبقات والمناطق.

- تنمية حس الادخارعند المواطنين واعتباره فضيلةً من الفضائل التي يجب تعميمها في المجتمع. ويمكن عن طريق التربية توجيه السكان لزيادة حجم الادخار الذي يمكن ان يتحقق في المجتمع طبقاً لفكرة " الفائض الاقتصادي "التي طرحها بول باران عن طريق الاستفادة من موارد ادخارية مبدّدة وأخرى مكتنزة وثالثة كامنة.

تتمثل الموارد الادخارية المبدّدة في صورة الاستهلاك غير الرشيد نتيجة تقليد ومحاكاة أنماط الاستهلاك في البلدان الغنية والتي لا تتلاءم مع واقع الحياة في البلدان النامية. وتتمثل الموارد الادخارية المكتنزة بالمقتنيات التي تراكمت عبر السنين من معادن ثمينة كالذهب والحلي والتحف بفعل الدوافع الاقتصادية والأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية. أما الموارد الادخارية الكامنة فتتمثل بالطاقات البشرية الفائضة التي تأخذ شكل البطالة المقنعة (وحتى السافرة أحياناً) في الزراعة وفي القطاع الحكومي.